



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٧١/٥/٣٠

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

آراء في دستورنا الدائم

الإدارة المحلية في دستورنا الدائم

إن الإدارة المحلية عندنا يجب أن تقوم على أساس مبادئ الديمقراطية التي استقرت في وجدان الشعب كقانون يحكم الضمير الإنساني فيه، وفي هذا المجال نجد العبارة الشهيرة التي أوردتها الميثاق في الباب الخامس مقال:

● دستور ١٩٦٤ :

لقد أقر دستور عام ١٩٦٤ في الوقت الحالي الإدارة المحلية منسجمة فقط مع المادتين ١٥٠ ، ١٥١ فالأولى تنص بأن تقسم الجمهورية المصرية المتحددة إلى وحدات إدارية ويجوز أن يكون لكل منها أوليائها الشخصية الاعتبارية وفقاً للقانون وفي المادة الثانية تنص على أن تختص الهيئات الممثلة للوحدات الإدارية بكل ما يهم الوحدات التي تمثلها وتسامح في تنفيذ الخطة العامة للدولة ولها أن تلتقي وتدير المرافق والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية وذلك على النحو المبين بالقانون ويلاحظ على هاتين المادتين أنها تضمنتا تنظيمًا مختصراً للإدارة المحلية ، وليس فيها نصوص حاسمة بالنسبة لوضع الوحدات الإدارية أو لاختصاصاتها . فالدستور لم يتكلم عن الوحدات الإدارية بالتفصيل، وهي المحافظات والمدن والقرى ولم ينص صراحة على أن تكون لكل منها الشخصية الاعتبارية . ولم يبين المبادئ العامة في تشكيل المجالس الممثلة لهذه الوحدات أو المبادئ العامة للمنظمة لاختصاصاتها والتي تكون بالنسبة لها بمثابة ضمانات تجاه الإدارة المركزية في العاصمة .

إن سلطة المجالس المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية . فذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب ، ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائماً قائد العمل الوطني كما أنه الضمان الذي يحمي قوة الانتفاخ الثوري من أن تنجم في تعقيدات الأجهزة الإدارية أو التنفيذية بفعل الإهمال أو الانحراف . كذلك فإن الحكم المحلي يجب أن يتقلد باستمرار وبالخاص سلطة الدولة تدريجياً إلى أيدي السلطات الشعبية ، فاتها أقدر على الإحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حلها .

هذه العبارة أساس الديمقراطية الإدارية عندنا ويجب على الدستور والدائم أن يرسى هذه الأسس بشكل واضح وقوي ، وبحيث يبين معه القارق بين الإدارة المحلية في دولة النظام الاشتراكي والإدارة المحلية في الدول ذات النظم المختلفة .

الإدارة المحلية في دستائير مصر المختلفة ولنستعرض الآن الإدارة المحلية في دستائير مصر المختلفة



مركز الأورام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

● دستور ١٩٥٦ ، دستور ١٩٢٢ :
ولمنا اذا جمنا الى دستور عام ١٩٥٦
سوف نجد انه كان او لم تلقينا من
دستور ١٩٦٤ . فقد نظم هذا الموضوع

في عشر مواد من المادة ١٥٧ الى المادة
١٦٦ ومثل هذا التنظيم وان كان
واقيا من ناحية النصوص الا انه يلاحظ
عليه انه لا يتفق مع النظام الاتراكي .
وربما كان السبب راجعا الي اننا كنا في
اول الثورة قبل ان تصدر قوانين يوليو
١٩٦١ والتي بلغت معها الثورة الاتراكية
ذروتها . دستور ١٩٥٦ يقوم اساسا على
مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
او في الحقل الاجتماعي وهو كتطبيق للادارة
المحلية لم يضع اجس معنى « حكم الفئسا
بالفئسا وتصلح الفئسا » او بمعنى آخر
اسس الديمقراطية الادارية بوضوح
وعلى العموم فان الادارة المحلية
لم تكتسب في ظله الطابع الذي يجب ان
يكون لها .

ولمنا نترك صفحة هذا القول اذا قارنا
هذا التنظيم بالتنظيم الوارد في دستور
عام ١٩٢٢ الذي كانت مواده كلها وبغير
استثناء تطبيقا كاملا لبادئ بعيدة كل
البعد من نظامنا الاتراكي .

وقد نظم دستور ١٩٢٢ الموضوع في
مادتين يلاحظ القبح الكبير بين هذا التنظيم
وذلك الوارد في دستور ١٩٥٦ مع ان القروض
ان يكون هناك اختلاف كبير .
نظام الادارة شديد الارتباط بنظام الحكم
ان هناك حقيقة كبرى يجب ان نضعها
امامنا ونحن ننظم الادارة المحلية في
الدستور .. هذه الحقيقة ان الادارة

المحلية ليست مسألة متعلقة بالنظام
الاداري للدولة فصب ، بل انها شديدة
الارتباط بنظام الحكم نفسه وبالتنظيم
السياسي للدولة والبادئ الابدولوجية
التي يقوم مستندا عليها . نرى دولة المذهب
الاتراكي التي ترى الحرية تتبل في
نداء يلح على الدولة ان تتدخل في النشاط
الفردى لتقلل من فقر الفقير ، وتقلل من
غنى الغنى ، ونهى استغلال الانسان
للانسان .. هذه الدولة تراها بالسلطة
ذراعها الي اقصى المدى تتدخل في كل
مجال وتشرف على اشباع عدد كبير من
الحاجات العامة بمتكر من المرافق العامة
وتتعمد ولانكون مقصورة مثلا على مرفق
الامن والقضاء وانما تمتد الي سائر
نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية

فالسلطة سوف ترى مجال عملها يمتد الى
ابعد حد ، ومن ثم فانه يبدو طبيعيا ان
تتشرك معها الادارة المحلية في هذا المجال
لان الادارة المركزية تصبح غير قادرة
وحدها على ان تدير من العاصمة جميع
المناطق العابة في سائر المحافظات .

وهذا الوضع يقتضى ان توضع الاسس
الاولى للمجالس الشعبية في تشكيلها
والاختصاص في الدستور نفسه . ونحن لا
نعني بهذا ان يتضمن الدستور الاحكام
التفصيلية ، بل انه يقتصر على اصول
الكلية على النحو الذي اورثته مصادير
الدول الاتراكية كبولندا او تشيكوسلوفاكيا
على سبيل المثال .

وفي مجال التشكيل فاننا يجب ان
نحسم العلاقة بين المجالس الشعبية
الجديدة والمجالس المحلية القائمة .

ولذلك فان اول ما اتصوره في مجال
تشكيل الادارة المحلية في الدستور
ان يقتصر الامر على المجالس الشعبية
وحدها ، على ان تقوم على مستوى
المحافظات ويجوز مستقبلا ان تقوم
على مستوى المدن ، وفي كل قرية او
في مجموعة من القرى على النحو الذي يحدده

التانون - وعلى ذلك فمن راي ان يكون على
مستوى المحافظات انشاء مجالس شعبية
مننخبة تختص بالتخطيط والرقابة والتوجيه
وفرض الرسوم المحلية واقتراح التشريعات
المحلية في حدود القوانين الاساسية
للدولة .

ويمتد كذلك اختصاصاتها الي النواحي
الاقتصادية والخدمات الاجتماعية والثقافية
بما يضمن بناء المجتمع الاتراكي ، ويتم
تشكيلها بطريق الانتخاب المباشر من بين
الاشخاص العاملين في الاتحاد الاتراكي
العربي بشرط ان يكون نصفهم على الاقل
من العمال والفلاحين مع مراعاة تمثيل جميع
المرکز في عضوية هذا المجلس وينتخب
المجلس الشعبي من بين اعضاء رئيسا
للمجلس وكيلًا له او اكثر ويوصى الدستور
ايضا على بعض ضمانات خاصة لاعضاء
المجالس الشعبية شبهة بقاعدة هم
المستولية وقاعدة الحصانة البرلانية ينس
الحدود القصوى عليها بالنسبة لاعضاء
مجلس الشعب .

وفي راي أيضا ان تنشأ على مستوى
المحافظات مجالس تنفيذية تعمل جنبًا الى
جنب مع المجالس الشعبية المحلية ،



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وتتولى المجالس التنفيذية إدارة مختلف المرافق والإعمال ذات الطابع المحلي في نطاق السياسة السامية للدولة ، تنفيذاً لتخطيط وتوجيه المجالس الشعبية .
وتشكل المجالس التنفيذية برئاسة المحافظ وعصوية مديري مديريات الخدمات في المحافظة على أن يمنح المحافظ كاتسلطات الوزراء التنفيذية الواردة في القوانين واللوائح . وبذلك يمكن تطوير نظام الإدارة المحلية على النحو الذي يؤكد مبدأ السيادة الشعبية وجماعية القيادة في جميع المستويات ويدعمولتنا الحديثة على أساس من التلمس واللامركزية .

ان الإدارة المحلية بهذا الوضع المقترح تأخذ شكلاً جديداً وتتنسج سلطاتها الى الحدود المعروفة في النظام الاشتراكي ويمكن ان تكون أداة طيبة في بناء المجتمع الاشتراكي وارساء دعائم الديمقراطية الادارية . وبالإضافة الى ذلك فان هذا الوضع المقترح هو وحده الذي يمكن ان يقال معه انه ينقل باستمرار والحاح سلطة الدولة تدريجياً الى أيدي السلطات الشعبية كما جاء في الميثاق .

هذا هو الاتجاه الذي أتصور ان يسير فيه السنور الدائم والله ولي التوفيق ■

محمد حمدي عاشور

وليد الإدارة المحلية